CD/PV.430
13 August 1987
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد بيير موريل (فرنسا)

GE.87-63140

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٣٠ لمؤتمر نزع السلاح •

وسيواصل المؤتمر اليوم ، طبقا لبرنامج عمله ، النظر في تقارير هيئاته الفرعية المخصصة وفي تقريره السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة • بيد أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي يجوز لأي عضو يرغب في اثارة أي مسألة متصلة بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك •

وقد عممت الأمانة اليوم الوثيقة CD/778 التي تتضمن تقريرا مرحليا عن الدورة الرابعة والعشرين لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • وسيقوم رئيس الفريق المخصص ، السيد أولا دالمان ، من السويد ، بعرض هذا التقرير على المؤتمر اليوم في نهاية قائمة المتكلمين •

ولدي في قائمة المتكلمين اليوم ممثلو السويد واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمكسيك ورئيس فريق الخبراء العلميين المخصص • أعطي الكلمة الآن لممثل السويد ، سعادة السفير ايكيوس •

السيد ايكيوس (السويد) : السيد الرئيس ، أود أن أعرب أولا عن اغتباط وفدي اذ يراكم تترأسون المؤتمر خلال شهر آب/اغسطس هذا المتسم بالصعوبة • ونحن مقتنعون بأن صفاتكم الشخصية الكثيرة ستساعدنا حقا في ان نجتاز الصعوبات الجمة التي تواجه المؤتمر ، وستصل بدورة هذا العام الى خاتمة ناجحة • ويتعهد وفدي بمساندة مساعيكم مساندة تامة • وأود أن أطلب من وفد اثيوبيا أن ينقل الى سعادة السفير تيريفي امتناننا للطريقة الهادئة والفعالة التي وجه بها أعمال المؤتمر خلال شهر تموز/يوليه •

ان السفير سعد الفرارجي يترك المؤتمر الآن • وقد اتسمت رئاسته خلال شهر حزيران/يونيه بالمهارات الدبلوماسية العظيمة والتقدير السياسي اللذين مثل بهما مصر في المؤتمر طوال أكثر من أربع سنوات • ومن ناحية شخصية ، يجب أن أقول ان التعاون الوثيق مع السفير الفرارجي خلال هذه السنوات كان عونا كبيرا لي ولوفدي • كذلك فاننا قد لاحظنا مع الأسف الشديد مغادرة السفير كرومارتي للمؤتمر • ولقد كان لي منذ وصولي ميزة العمل على نحو وثيق ولفترات طويلة ، على أساس يومي ، مع السفير كرومارتي ، ولاسيما فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية • وسوف نفتقد بشدة اقتداره الفكري ، المقرون باحساس نادر بالانصاف والتعقل • وأطلب من وفد المملكة المتحدة أن ينقل الى السفير كرومارتي تمنياتنا له بالشفاء العاجل • وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لتوديع السفير النيجيري تونوي وأتمنى له كل نجاح في عمله الهام في نيجيريا • وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بسعادة السفير البرازيلي أزامبوجا وسعادة السفير السريلانكي رودريغو • واننا نتطلع الى التعاون مع السفيرين في اطار فريق الـ ٢١ وكذلك في اطار المؤتمر •

وسوف أركز في كلمتي اليوم على قضية الأسلحة الاشعاعية وبصورة محددة على حظر الهجمات على المرافق النووية • وانني اذ أفعل ذلك ، أود قبل كل شيء أن أعرب عن امتنان وفدي للسفير مايستير من هنغاريا لرئاسته البارعة للجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ولمنسقي فريقي الاتصال ألف وباء ، السيد نوماتان من اليابان والسيد وايارابي من اندونيسيا .

والمعروف عن السويد ، التي كانت قد تقدمت بالبند المتعلق بحظر الهجمات على المرافق النووية منذ عام ١٩٨٠ ، أنها تولي أولوية للقيام في وقت مبكر باتمام وضع مشروع معاهدة بشأن هذا الموضوع الذي يشكل اهتماما أمنيا رئيسيا للسويد ، كما هو الحال بالنسبة للكثير من البلدان الأخرى. ولذلك فان من الطبيعي أن أخص بالذكر الجهود التي لا تعرف الكلل والتي بذلها المستر وايارابي من اندونيسيا الذي تمكن بصبره وتفانيه ومهارته ، بصفته منسق فريق الاتصال باء من اضفاء قدر من الوضوح على الآراء والنهج المختلفة المتصلة بالموضوع الذي عهد به اليه .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وفود كثيرة ، فان الاعمال المتعلقة بحظر الهجمات على المرافق النووية والتي جرى الاضطلاع بها في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ كانت مخيبة للآمال. بل اننا قد عدنا القهقري الى عام ١٩٨٣ فيما يخص هذه الأعمال ، ولكننا على الأقل في ذلك الوقت كنا نتقاسم فيما يبدو هدفا مشتركا ، وكانت القضايا الجوهرية تناقش فيما بين الوفود. وقد رأينا في السنتين الفائتتين كيف أن الغرض المقصود من حظر الهجمات على المنشآت النووية كان هو نفسه موضع تشكيك . ولم يؤثر هذا على الفرص المتاحة أمامنا لاحراز تقدم في اتجاه حظر الهجمات على المرافق النووية فحسب بل انه يمكن أيضا أن يعرّض للخطر دور هذا المؤتمر باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح .

ان أول وأهم سؤال ينبغي التصدي له هو : ما هو الهدف من المعاهدة أو المعاهدات التي نحاول اعدادها في اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ؟ قد يجدر بنا في هذا السياق أن نضع في أذهاننا ان اللجنة قد أنشئت في اطار بند جدول الأعمال المعنون " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة : الأسلحة الاشعاعية ".

وقد تم في وقت بعيد يرجع الى عام ١٩٤٨ وضع تعريف لأسلحة التدمير الشامل وذلك في القرار S/C.3/30 الصادر عن لجنة الأسلحة التقليدية القائمة آنذاك في اطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . وقد عرفت عندئذ " أسلحة المواد الاشعاعية " بأنها أسلحة تدمير شامل . أما الأسلحة الاخرى التي من هذا القبيل فكانت هي " أسلحة التفجيرات الذرية ، والاسلحة الكيميائية والبيولوجية المهلكة وأية أسلحة يجرى تطويرها في المستقبل وتتسم بخصائص متشابهة من حيث اثرها التدميري بخصائص القنبلة الذرية أو الاسلحة الأخرى المذكورة أعلاه ".

وقد أثيرت مسألة الأسلحة الاشعاعية على وجه التحديد للمرة الاولى خلال الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة في عام ١٩٦٩ عندما دعت الجمعية في القرار ٢٦٠٢ جيم (د - ٢٤) ، مؤتمر لجنة نزع السلاح ، في جملة أمور ، الى النظر في الطرق الفعالة لكبح استخدام وسائل الحرب الاشعاعية ، وذلك بصورة مستقلة عن الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح النووي . ومما يثير الاهتمام ملاحظة أنه في وقت مبكر يعود الى عام ١٩٦٩ لم تقصر الجمعية العامة القضية على الاسلحة الاشعاعية وحدها بل تناولت كامل مفهوم الحرب الاشعاعية .

وهذا النهج الجوهري مازال صالحا بنفس القدر اليوم . وعليه فان رأينا الراسخ هو أن الغرض الرئيسي من تناول هذا البند من جدول الاعمال ينبغي أن يكون هو حظر التدمير الشامل المتسبب فيه اشعاعيا . وهذا يعني أن استخدام المواد المشعة لأغراض عدائية تسبب الدمار أو الضرر أو الاصابة عن طريق الاشعاع الناجم عن انحلال مثل هذه المواد هو أمر ينبغي حظره بغض النظر عن الطريقة المطبقة في هذا المضمار. ومن هذا المنظور لا يهم كثيرا ما اذا كانت المواد

المشعة التي تسبب التدمير الشامل قد جاءت من أسلحة المهاجم أو من المنشآت النووية في البلد الذي تعرض للهجوم •

وكان من رأي احد الوفود - وينعكس موقفه في احدى حواشي تقرير فريق الاتصال بناء - أن ابرام معاهدة تقوم على معيار التدمير الشامل من شأنها " أن تضعف الحماية الموفرة للمرافق النووية بمقتضى القانون الدولي الحالي "• وان وفدي لا علم له بأي قانون دولي ينص على مثل هذه الحماية • والمعيار الدولي المحدد الوحيد في هذا المجال هو الذي يرد في بروتوكولي عام ١٩٧٧ ، الاضافيين لاتفاقيات جنيف المتعلقة بقواعد الحرب • ويرى الوفد السويدي أن المواد ذات الصلة بالموضوع أشد غموضا وشرطية من أن تبعث على الرضا • فهي لا تشمل كافة أنواع المنشآت التي يمكن أن تحدث دمارا شاملا عند تدميرها ، بل تشمل فقط " محطات توليد الكهرباء النووية "• وفضلا عن ذلك فان هذه المواد تترك مجالا أكبر بكثير مما ينبغي للتقديرات الذاتية من قبل القادة الافراد مما يجعل الحماية غير مرضية • واسمحوا لي أن استشهد بالفقرة ٢ (ب) من المادة ٥٦ من البروتوكول الاول : فهي تنص على أن تتوقف الحماية ضد الهجمات اذا كانت محطات توليد الكهرباء النووية "توفر الطاقة الكهربائية لدعم العمليات العسكرية بصورة منتظمة وهامة ومباشرة واذا كان مثل هذا الهجوم هو الطريقة الوحيدة الممكنة عمليا لانهاء هذا الدعم "•

وقد أدرك المفاوضون الذين اشتركوا في وضع البروتوكول أنفسهم بعدم كفاية هذا الحظر• فهم يذكرون في الفقرة ٦ من المادة ٥٦ أن الاطراف المتعاقدة السامية " تستحث على ابرام اتفاقات أخرى فيما بينها لتوفير حماية اضافية للاشياء التي تتضمن قوى خطرة "• وعليه فانه يصعب فهم كيف يمكن اضعاف نظام قانوني كهذا بحظر يقوم على معيار التدمير الشامل ، الذي ينبع من نفس عنوان البند المتناول في اللجنة •

وأخيرا ، ألاحظ مع الاسف أن قلة قليلة من البلدان قد صدقت على هذا البروتوكول• فعلى سبيل المثال لم يقم أحد من أعضاء موءتمر نزع السلاح المنتمين الى الحلفين العسكريين التصديق عليه •

وقد ذكر في السياق نفسه أن معاهدة كالتي تقترحها السويد سوف تعني " اضفاء الشرعية على الهجمات على المرافق النووية " التي لا تشملها المواصفات • ومثل هذه الحجة غير مقبولة لدى وفدي • فاذا فسر أي تقدم نحرزه في أي ميدان بعينه من ميادين الحد من الأسلحة ونزع السلاح يحظر نوعا معينا من أنواع الحرب أو نوعا خاصا من السلاح على أنه يضفي الشرعية على أنواع أخرى من الحرب أو أنواع أخرى من الأسلحة ، فان كامل عملية نزع السلاح تصبح موضع شك وريبة • ففي رأي السويد ، ان القاعدة الأساسية لعدم استعمال القوة واردة في ميثاق الامم المتحدة • وأي حظر محدد متفق عليه انما يفيد في تعزيز الميثاق لا في اضعافه •

وكذلك اقترح ايضا ان تشمل المعاهدة المفاعلات النووية و " أي مرفق آخر لانتاج أو مناولة أو معالجة أو صنع أو تخزين الوقود النووي أو المواد النووية الأخرى "• ويكون مثل هذا التعريف عديم المعنى ما لم يتم تعريف مصطلح " المواد النووية " تعريفا جيدا• ذلك أن التعريف بشكله الحالي يشمل معظم العمليات الصناعية • فالمواد النووية موجودة في أجهزة التلفاز ، والساعات، ومعدات المستشفيات ، وعناصر البناء ، بل وتوجد حقا في الجسم البشري نفسه • غير أنه لا يبدو أن وضع تعريف لهذا المصطلح هو أمر وشيك •

وربما كان القصد من مثل هذا المقترح هو أنه ينبغي شمول كافة المنشآت المرتبطة بصناعة الطاقة النووية ، أي أن الهدف من حظر الهجمات ينبغي أن يكون حماية المنشآت النووية نفسها بغية ضمان الحق السيادي للدول في تطوير الطاقة النووية للاغراض السلمية • أما النهوض بالطاقة النووية فليس مهمة من اختصاص هيئة نزع سلاح • فالمهمة المنوطة بموءتمر نزع السلاح ليست هي حماية المنشآت الصناعية بل حظر استخدام المواد المشعة في المنشآت النووية لأغراض عدائية كوسيلة من وسائل التدمير الشامل•

وهذا يدعو الى وضع تعريف واضح يحدد على وجه الدقة أي المنشآت النووية يتضمن مقادير من المواد المشعة كافية للتسبب في ضرر كبير بما فيه الكفاية لكي يعتبر تدميرا شاملا• وقد توصلت السويد ، بعد أن سعت الى تحديد المرافق التي تفي بهذا المعيار ، الى استنتاج مفاده أن حظر الهجمات ينبغي أن يشمل أربع فئات من المرافق • وهذه هي المفاعلات النووية ،وأمكنة تخزين الوقود المستعمل الوسط ، ومصالح اعادة المعالجة وأمكنة ايداع المخلفات • وفضلا عن ذلك ، فان هذه المرافق يجب أن تكون من حجم معين أو ذات طاقة معينة لكي يمكن أن تحتوي على مواد مشعة كافية لتعتبر خطرا محتملا من وجهة نظر التدمير الشامل•

والمعيار الأساسي الذي تستخدمه السويد لحساب التدمير الشامل هو معيار عسكري هو: أن الدمار الفوري لمنطقة تزيد مساحتها عن كيلومتر مربع واحد يعتبر تدميرا شاملا • وهذا المعيار يختلف عن المعيار الذي يستخدم كثيرا في مناقشة الحماية من المواد المشعة في أوقات السلم ، والذي يتمثل في جعل الاقامة الدائمة في منطقة محددة أمرا مستحيلا لفترة معينة •

وعليه فقد قدر أن مقدار المواد المشعة المطلوبة ـ المنتشرة على نحو متساو على مساحة كيلومتر مربع واحد ـ لقتل الناس الذين يمكثون في تلك المنطقة لفترة ساعات قليلة يبلغ ما يعادل ١٨١٠ بكرل • وقدر كذلك ان المفاعل الذي تزيد قدرته عن نحو ١٠ ميغاوات من الطاقة الحرارية ويعمل على مستوى الاشباع الاشعاعي يحتوي على ما يكفي من المواد المشعة لتوليد ١٨١٠ بكرل أو أكثر لمدة ١٠ ساعات بعد الهجوم على هذا المفاعل ـ وهو الوقت اللازم لانطلاق الاشعاعات واستقرارها على الأرض•

والارقام المقدمة هنا ـ ١٨١٠ بكرل و ١٠ ميغاوات ـ هي قيم رتبة العظم • وهي مستمدة من افتراض معقول يتصل بدمار مساحة قدرها كيلومتر مربع واحد• ولذلك فمن الموءكد أن هذه الارقام يمكن أن تكون موضع نقاش • فاذا اختيرت قيمة أعلى من ١٨١٠ بكرل يصبح عدد المرافق المشمولة أقل ، واذا قلت القيمة فان ذلك سيزيد من عدد المرافق المشمولة • غير أن الزيادة في عدد المرافق، الناتجة عن تخفيض القيمة الى ١٧١٠ بكرل وميغاوات واحد ليست زيادة كبيرة جدا•

وثمة عامل هام في انطلاق المواد المشعة من مفاعل يعمل هو القوة الدافعة التي يولدها المفاعل نفسه • أما المفاعلات الاصغر حجما فتولد قوة دافعة أقل وعليه فان الاثر المتحقق يكون أقل من الاشعاع •

وقد سيقت حجج مفادها ان فرض مثل هذه العتبات سيعتبر أمرا تمييزيا ضد البلدان النامية باعتبار أن مرافقها النووية لا تصل في الكثير من الحالات الى حد العتبة • والواقع أن عددا من البلدان النامية يملك منشآت نووية يمكن أن يشملها معيار التدمير الشامل• ويوجد نحو ١٦ مفاعلا لانتاج الطاقة الكهربائية قيد التشغيل في البلدان النامية وقرابة ٢٠ مفاعلا قيد البناء• وهذا يزيد

من أهمية المشكلة بالنسبة للبلدان النامية والمصنعة على حد سواء٠ ويعمل أيضا في البلدان النامية نحو اثني عشر مفاعلا للبحوث تبلغ قدرة كل منها ١٠ ميغاوات أو أكثر ٠ وهناك ٢٠ مفاعلا آخر يبلغ مداها ١ - ١٠ ميغاوات ٠

وفي ضوء المناقشة المتعمقة التي دارت بشأن هذا المعيار والمفاوضات التي جرت بشأن العتبات ذات الصلة ، يبدو أن المفهوم الذي عرض آنفا عرضا اجماليا بتأييد ساحق من قبل أعضاء الموءتمر ، وكافة أنواع المجموعات أيضا ٠ وكون هذا النهج يقوم على ذات المنطق الذي يقوم عليه المقترح المشترك المقدم من الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٧٩ ، ألا وهو الالتزام بعدم " استخدام المواد المشعة عن طريق نشرها بحيث تسبب الدمار أو الضرر أو الاصابات بفعل الاشعاع الذي يتولد عن انحلال هذه المواد"، انما يعطينا الأمل في أن يقوم صاحبا المقترح كلاهما بالنظر بصورة جدية في فرض حظر على الهجمات يقوم على معيار الدمار الشامل٠

غير أن كثيرا من الوفود التي توءيد معيار الدمار الشامل تريد أن تضيف اليه معيارا آخر أيضا ، ألا وهو أنه ينبغي أن تغطي أحكام المعاهدة المنشآت المستخدمة للاغراض السلمية فقط ٠ وبعض الوفود تريد للمعاهدة أن تغطي فقط المنشآت الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٠ ومصدر القلق هنا هو أنه بدون ذلك فان المرافق العسكرية والانتاج المكرس للاغراض العسكرية سيصبحان معفيين من الهجوم ٠ وفيما يتفهم وفدي تماما مشاعر القلق هذه ، فانه يرى أن امكانات حدوث دمار شامل ، هي واحدة أيا كان الاستخدام المزمع لمرفق معين ٠ ومن رأي السويد أنه ينبغي في أي وقت من الاوقات أن يكون لضرورة منع الدمار الشامل الاولوية على المصالح العسكرية ٠

وفضلا عن ذلك ، فان المنشآت العسكرية النمطية مثل مصانع انتاج الاسلحة النووية غير مشمولة ٠ ثانيا ، لا تشمل الاحكام الا الهجمات التي من شأنها أن تسبب انطلاق مواد مشعة أو انتشارها ثالثا ، يتضمن المقترح السويدي التحقق الموضعي من المنشآت المقترح ادراجها في السجل ٠ وترى السويد أنه اذا اختارت دولة طرف الامتثال لهذه الأنظمة ، فان الطبيعة العسكرية أو غير العسكرية الممكنة لمرفق ستعتبر أقل أهمية للمجتمع الدولي من الحاجة الى منع الدمار الشامل ٠ واذا درس اقتراحنا بالتفصيل ، فانه لا بد أن يصبح من الواضح تماما انه ليس ثمة ما يدعو الى القلق ازاء امكانية اجازة الانشطة العسكرية ٠

وينبغي التأكيد على أن هذا النهج يأتي بمعايير أخرى تضاف الى معيار الدمار الشامل ٠ وهو يعامل كافة المرافق النووية بصورة متساوية - سواء كانت خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أم لا ٠ وهو يعامل كافة الدول بطريقة متساوية - سواء كانت أطرافا في معاهدة عدم الانتشار أم لا ٠

وعند النظر فيما اذا كان ينبغي أن ينطبق حظر الهجمات بغض النظر عن الاستخدام السلمي أو العسكري لمرفق معين ، فان السوءال الحاسم الأهمية الذي يجب طرحه هو ما اذا كان الهجوم - بغض النظر عن الأثر التدميري الشامل المترتب عليه - من شأنه أن يلحق بصورة فعالة الضرر للمجهود الحربي للبلد الذي يخضع للهجوم أم لا ٠ وكما قلت فان الفئات التي تشكل خطر الدمار الشامل محدودة العدد ٠ والمرافق ذات الصلة هي مفاعلات توليد الكهرباء النووية ، ومصانع اعادة المعالجة ، وأمكنة تخزين الوقود المستعمل ، وأمكنة تخزين النفايات ومفاعلات البحوث الكبيرة ٠

ومن الواضح أن النوع الاول من المرافق ، وهو مفاعلات توليد الطاقة ، يمكن أن يسهم اسهاما مباشرا في المجهود الحربي لبلد ما عن طريق امدادات الكهرباء التي يوفرها • وعليه فانه يمثل هدفا عسكريا معقولا• غير أنه نظرا الى الدقة العالية التي تتمتع بها الأسلحة الحديثة ، فانه يمكن قطع الامدادات الكهربائية دون مهاجمة المفاعل نفسه •

ويمكن القول ايضا بأن مصانع اعادة المعالجة ، التي يمكن أن تنتج البلوتونيوم لأغراض انتاج الأسلحة ، تخلق مشكلة أكثر خطورة • بيد أنه يوجد فاصل زمني كبير بين انتاج البلوتونيوم وانتاج الاسلحة النووية اللاحق • ولذلك فانه من العسير على المرء أن يرى أنه يمكن تحقيق أية ميزة عسكرية حقيقية خلال نزاع ما بمهاجمة مصنع لاعادة المعالجة العسكرية ، وخصوصا بالنظر الى ترسانات الأسلحة النووية الموجودة سلفا في أنحاء العالم •

وفي رأي وفدي أن وضع معاهدة تشمل هذه الانواع من المنشآت بهدف منع الدمار الشامل ليست أمرا ضروريا فحسب بل واقعي وممكن عمليا أيضا من وجهة نظر عسكرية • وأخيرا فان الفئات الاخرى من المرافق النووية مثل أمكنة ايداع الوقود المستعمل والنفايات النووية لا تمثل أهدافا عسكرية معقولة ولذا يمكن اعتبارها مشمولة واقعيا ايضا بالحظر المفروض على الهجمات •

وتلخيصا للموضوع ، فان موقف السويد فيما يتعلق بحظر الهجمات على المرافق النووية هو في اعتقادنا موقف واضح وواقعي وعملي • وكان وفدي يفضل ، في تقرير فريق الاتصال باء ، تجميع المجموعات المختلفة من العناصر على نحو تجعل الخيارات واضحة • غير أننا لم نتمكن لسبب ما من التوصل الى توافق في الآراء بشأن أقصى قدر من الوضوح في التقرير • ومع ذلك فان ثمة حاشية للحكم المتعلق بالنطاق تستند الى معيار الدمار الشامل توضح أنه يوجد نهج واحد فقط يشكل مجموعة متناسقة من العناصر لمشروع معاهدة • واذا كان لنا أن نستخدم مؤتمر نزع السلاح للوصول الى حظر شامل على الهجمات على المرافق النووية ، فانه يوجد في ذلك البديل أساس لمثل هذا الحظر•

واسمحوا لي في بياني هذا أن أورد بعض الملاحظات الموجزة المتصلة ببند آخر مدرج في جدول أعمالنا ، ألا وهو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي•

ان المداولات المتواصلة للجنة المخصصة ، برئاسة السفير بوغليزي القديرة ، قد انطوت على فائدة كبيرة • فقد استفادت اللجنة من عمليات العرض القيّمة مثل العرض الذي قدمته هيئة الباكسات (PAXSAT) الكندية والمتعلق بالتحقق من الأسلحة فضاء ـ فضاء وفضاء ـ أرض • وقد أسهم التحليل الذي اجري أثناء هذا العام للمسائل القانونية والتقنية ، بالاضافة الى التعريفات ، اسهاما قيما في هذا المضمار•

لقد قدمت مقترحات جوهرية • واستطيع أن اشير هنا على سبيل المثال الى الأحكام الرئيسية لنص معاهدة قدمه وفدان ، وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية ومنغوليا • وبما أنه لم يقدم في اللجنة شيء يشير الى عكس ذلك ، فان وفدي يجد ايضا أن الفكرة التي أعربت عنها الارجنتين ومفادها أنه يمكن أن يسجل تقرير المؤتمر بيانات الدول الاعضاء التي تفيد أنها لم توزع أسلحة في الفضاء بصورة دائمة هي فكرة تبعث على الاهتمام •

أما محور عمل اللجنة فقد ظل ، وفي رأي وفدي يجب أن يظل ، متمثلا في المقترحات والمبادرات الهادفة الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وان الحاجة الى دراسة التدابير الممكنة الرامية الى تحقيق هذه الغاية هي وحدها التي تبرر بذل الجهود من جانب المؤتمر فيما يتعلق

بهذا البند • واجراء مثل هذه الدراسة لا يعود بأي ضرر في حد ذاته على الاستنتاجات التي ستتوصل اليها اللجنة • وقد أوضحت البيانات المدلى بها الاختلافات الكبيرة في الرأي فيما بين الدول بشأن مدى ملاءمة الحواجز القانونية الحالية الموضوعة في طريق حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي• وبشأن مدى الطابع العاجل للتدابير الاضافية وبشأن نطاق ومضمون هذه التدابير •وقد توزع أيضا فيما اذا كان يمكن التحقق على الاطلاق من مثل هذه التدابير• غير أن كون المواقف متباينة لا ينتقص في الواقع بل يزيد من أهمية استمرار وتعميق النظر في هذه المسألة •

وأحد جوانب الأنشطة الفضائية العسكرية التي قد تشكل تهديدا للمصالح الوطنية الحيوية للكثير من الدول هو تطوير الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية • وثمة حجج قوية تؤيد متابعة مسألة فرض حظر شامل على شبكات الاسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية وحرب شبكات الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية • واذا فرض حظر شامل فانه سيشمل تطوير مثل هذه الاسلحة وتجربتها ووزعها واستخدامها •

ولا بد من حل عدد من المشاكل السياسية والتقنية قبل أن يمكن تحقيق مثل هذا الحظر الشامل • وقد تم التأكيد على أنه يجب وضع تعريف عملي للأسلحة المضادة للتوابع الصناعية • وسوف يتعين أيضا استحداث ترتيبات للتحقق ، وربما يمكن أن تكون ذات طبيعة بعيدة المدى جدا • وينبغي أن تواصل اللجنة المخصصة استكشاف هذا النوع من المشكلات بغية تمهيد الطريق أمام اجراء مفاوضات تتعلق بالجوهر •

لقد نوقش عدد من التدابير الجزئية للحد من عمليات تطوير الاسلحة المضادة للتوابع الصناعية أو لتقييدها • وتتراوح هذه التدابير بين التسجيل وتقديم المعلومات المتعلقة بالانشطة ذات الصلة وبين الترتيبات الرامية الى منع وقوع الحوادث والقيود المفروضة على تجربة ووزع شبكات أسلحة مضادة للتوابع الصناعية محددة ومكرسة لهذا الغرض• ويؤمل أن يكون من الممكن أن يساعد النظر في جوهر تلك المقترحات أيضا في ايجاد تفاهم مشترك بشأن دور شتى أنواع التوابع الاصطناعية في الحفاظ على الامن الدولي وبشأن النهج المرغوب فيها لتجنب وزع أسلحة مضادة للتوابع الاصطناعية •

ان القيام حتى بتنفيذ تدابير محددة لوقف مثل هذا التطوير يمكن أن يكون ذا أهمية كبيرة • فأي تدبير يقيد امكانية الاضطلاع على نحو موثوق به بمهمة تتعلق بالاسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية يمكن أن يخفض من عدم الاستقرار المتأزم ، وبذا يفيد الامن الدولي •

وقد أوضح وفدي في عدة مناسبات أن مؤتمر نزع السلاح سيستفيد من اسهام الخبرات العلمية في مجال تكنولوجيا الفضاء • فأنشطة التطوير العلمي والتكنولوجي في الفضاء الخارجي أنشطة دينامية • ويعاني عملنا هنا من نقص المعلومات الحديثة عن مثل عمليات التطوير هذه • وستصبح المداولات الجارية في اللجنة المخصصة أيسر بكثير اذا غدا بالامكان ايجاد ادراك مشترك للعناصر الاساسية في تكنولوجيا الفضاء وتطويرها ، والتي لها صلة بعمل المؤتمر• وقد كانت حلقة التدارس المتعلقة بالفضاء الخارجي التي انعقدت بمونتريال في كندا في أيار/مايو من هذا العام برهانا فعالا لفائدة العرض العلمي لآخر ما استحدث في ميدان تقنيات الفضاء الخارجي•

واذ يضع وفدي هذه الاعتبارات والتجارب في الاعتبار ، فانه يعتبر ان احدى الخطوات الهامة هي قيام المؤتمر بالنظر في امكانية تنظيم اجتماع للخبراء العلميين والتقنيين في مجال قضايا الفضاء خلال دورته لعام ١٩٨٨ ، ويفضل أن يكون ذلك خلال الجزء الاول من الدورة • وخلال مثل هذا

الاجتماع ، الذي يتعين أن يكون ذا طابع مخصص وأن يستمر لفترة محدودة ، (من اسبوع الى اسبوعين) يمكن تناول التعاريف وأساليب التحقق ذات الصلة بالاسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية والحرب المستخدمة فيها تلك الأسلحة • وفضلا عن ذلك ، يمكن أيضا تناول الاتجاهات والتوقعات الطويلة الاجل المتعلقة باحتمال أو امكان تسليح الفضاء • ومن شأن تعميق المعرفة وتوسيع نطاق النظرة الشاملة أن يجعلا الوفود أفضل استعدادا لدفع أعمال اللجنة المخصصة الى الامام بصورة جدية وبناءة •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية) : اشكر ممثل السويد على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة الى الرئاسة ، أعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، سعادة السفير نازاركين •

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية ومترجمة من الانكليزية) : يعتزم الوفد السوفياتي في بيانه اليوم التركيز على قضيتين هما حظر التجارب النووية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي•

ولا يسعنا ، شأننا شأن الكثير من الوفود الاخرى الحاضرة في هذه القاعة ، الا ان نشعر بالقلق لكون البند ١ المدرج في جدول أعمال المؤتمر مازال يعتبر البند ١ شكليا فحسب دون أن يجد له تعبيرا في مفاوضات ملموسة تؤدي الى فرض حظر كامل وعام على تجارب الاسلحة النووية •

يعتمد وقف وحظر هذه التجارب دون شك وقبل كل شيء على الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اللذين ، وفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، يتحملان مسؤولية خاصة عن بلوغ أهداف نزع السلاح النووي • وموقف الاتحاد السوفياتي من هذه المشكلة هو موقف المدرك لهذه المسؤولية • ويكفي التذكير بأننا قد حافظنا على وقف اختياري من جانب واحد لجميع التفجيرات النووية طوال أكثر من ١٨ شهرا• وما من محفل - ثنائيا كان أم ثلاثيا أم متعدد الاطراف - ليس الاتحاد السوفياتي مستعدا للاشتراك فيه بغية العمل نحو ايجاد حل جذري لقضية التجارب النووية •

ومما يؤسف له ان الولايات المتحدة تتخذ موقفا مغايرا كل المغايرة : فالولايات المتحدة تعترض ، سواء في مؤتمر نزع السلاح أو في اجتماعات الخبراء السوفياتية - الامريكية الثنائية في جنيف ، على اجراء مفاوضات كاملة النطاق بشأن فرض حظر كامل وعام على تجارب الأسلحة النووية ، ومازالت " الحجة " الرئيسية التي تساق في هذا الصدد هي أن وقف التجارب النووية في الظروف الراهنة من شأنه أن يقوض مفهوم " الردع النووي " وأن التقدم مرحلة تلو أخرى نحو الوقف الكامل للتجارب النووية سيكون ممكنا في المستقبل بالقياس الى التقدم في ميدان نزع السلاح النووي والتقليدي وهذا النهج يدع المجتمع الدولي يواسي نفسه بخاطر أنه حينما تزول الاسلحة النووية نهائيا لن يبقى أي شيء لتجربته • وعندما يؤخذ في الاعتبار بيان آخر أدلى به وفد الولايات المتحدة ومفاده أن الاسلحة النووية ستظل في المستقبل المنظور أساس أمن الولايات المتحدة ، فانه من الصعب اعتبار موقف الولايات المتحدة الحالي ايجابيا • وهذا الموقف يعني تراجعا ملحوظا من جانب الولايات المتحدة عما كانت تنادي به حتى وقت قريب نسبيا •

وان آخر مرة أعادت فيها الولايات المتحدة تأكيد موافقتها من حيث المبدأ على فرض حظر للتجارب النووية كتدبير مستقل له أولوية كانت في تموز/يوليه ١٩٨٠• واشير بهذا الى التقرير المشترك المقدم الى لجنة نزع السلاح من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي بصفتهم

المشتركين في المفاوضات الثلاثية المتعلقة بحظر التجارب النووية • وقد جاء في الفقرة ٤ من التقرير ما يلي :

" والاطراف المتفاوضون يحاولون الوصول الى معاهدة أوليت ، على مدى عقود من السنين أعلى الاولويات في ميدان الحد من التسلح ، ولايزال الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على ايلائها أهمية كبرى "•

وقد قدم ذلك التقرير الى لجنة نزع السلاح ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي لدى اللجنة بوصفه الوثيقة CD/130 المؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ • وقد شدد التقرير أيضا على الاهمية التي يعلقها الاطراف الثلاثة على حظر التجارب النووية •

وقد جاء في الفقرة ٦ من التقرير ما يلي :

" والاهداف التي يحاول الاطراف المتفاوضون تحقيقها نتيجة لهذه المعاهدة تهم البشرية جمعاء • وما تلتمسه هذه الاطراف هو ، على وجه التحديد ، معاهدة تمثل اسهاما ضخما في العمل لتحقيق الاهداف المشتركة المتمثلة في الحد من سباق التسلح النووي وكبح انتشار الاسلحة النووية ، وتدعيم السلم والامن الدوليين" (CD/130)

ومن المعروف جيدا أن هذه المحادثات الثلاثية ، التي كانت على وشك الوصول الى خاتمة ناجحة ، لم تستأنف قط بسبب الموقف الجديد الذي اتخذته الولايات المتحدة في ظل ادارة ريغان • فقد جاء الاعلان عن تغير موقف الولايات المتحدة على وجه الخصوص في الخطاب الذي ألقاه السيد روستو الذي كان وقتئذ مدير وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح في جلسة لجنة نزع السلاح بتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٩٨٢ • وكان واضحا من هذا الخطاب أن ادارة ريغان قد نقلت المسائل المتعلقة بحظر التجارب من فئة الاهداف ذات الاولوية الاولى الى فئة الاهداف الطويلة الاجل وأنها قد بدأت تربط فرض حظر على التجارب النووية " بقدرة الأمم الغربية على المحافظة على قوات ردع معقولة" • وقال السيد روستو " اننا لا نعتقد أنه يمكن لحظر شامل على التجارب في الظروف الحالية أن يساعد في الحد من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية أو في المحافظة على استقرار التوازن النووي "، (CD/PV.152 ، ص ١٣) •

وقد عبرت الولايات المتحدة في وقت لاحق عن موقفها في الصيغة التي كررها ، بشكل خاص السفير هانسن في جلسة مؤتمر نزع السلاح المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير من هذا العام • وتقول هذه الصيغة :

" ان الولايات المتحدة تعتبر فرض حظر شامل على التجارب النووية هدفا طويل الاجل يجب النظر اليه في سياق زمن لا تحتاج فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها الى الاعتماد على الردع النووي لضمان الأمن والاستقرار الدوليين " (CD/PV.391 ، ص ١١)•

وانني اذكّر بذلك بالنظر الى أنه ، حتى في الفترة السابقة للثمانينات ، عندما كانت الولايات المتحدة تسلم بأولوية فرض حظر شامل على التجارب ، فانها كانت تتمسك بمفهوم الردع النووي • فما الذي حدث الآن ؟ ولماذا غيرت الولايات المتحدة موقفها فجأة ؟ وانني أوجه هذا السؤال الى وفد الولايات المتحدة وأدعوه الى ابداء موقف بناء بدرجة أكبر بشأن قضية تحتل بحق المقام الاول في جدول أعمال المؤتمر •

وغني عن البيان أن اتفاق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لصالح فرض حظر على التجارب سيكون بالغ الاهمية • ومع ذلك ، فان المحادثات السوفياتية - الامريكية لا يمكن ، بسبب طبيعتها الثنائية ، أن توجد حلا كاملا وعاما لهذه المشكلة • ومن ثم فاننا ايضا نرى أن من الضروري البدء في مفاوضات ملموسة في اطار مؤتمر نزع السلاح كذلك • وان القيام ، في آن واحد ، باجراء مفاوضات متعددة الاطراف - في اطار مؤتمر نزع السلاح - ومفاوضات ثنائية مع الولايات المتحدة لن ينطوي على تناقض • وعلى العكس من ذلك ، فان من شأن المتابعة المتزامنة للمفاوضات على هذا النحو أن تعجّل بتحقيق الهدف النهائي •

وبغية تنشيط تحقيق بداية فورية للمفاوضات في المؤتمر ، قدم الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى " الاحكام الاساسية لمعاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية "• وقد قدم هذه الاحكام في مؤتمر نزع السلاح في ٩ تموز/يوليه من هذا العام السيد ف • ف • بيتروفسكي نائب وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وعممت الاحكام بوصفها الوثيقة CD/756 • ونحن نعتبر هذه الوثيقة أساسا ممكنا لمفاوضات متعددة الاطراف تهدف الى صياغة المعاهدة المعنية • وفي الوقت ذاته ، فاننا على استعداد لان ندرس على نحو بناء أية مقترحات أو آراء أخرى تهدف الى ضمان عقد مثل هذه المعاهدة في وقت مبكر•

وعند صياغة " الاحكام الاساسية " ، أخذ مقدمو هذا النص في الحسبان آراء وأفكار عديدة سبق أن أعربت عنها دول أخرى مشتركة في المؤتمر• والمقصود هنا ، الى حد كبير ، مشكلة التحقق • وتقترح الوثيقة " تشكيلة " بالغة التنوع من أشكال وأساليب التحقق ، وطنية ودولية على السواء، وبما في ذلك أشكال وأساليب لم يسبق أبدا اقتراحها أو مناقشتها•

وأود أن أشير الى أن اقتراح البلدان الاشتراكية يتوخى استعمال وسائل التحقق التقنية والوطنية ، وانشاء نظام دولي للتحقق الاهتزازي يشمل شبكة من محطات الرصد الاهتزازي القياسية تعمل بمشاركة ممثلين عن هيئة تفتيش دولية ، والتحقق - كذلك بمشاركة مفتشين دوليين - من عدم اجراء تفجيرات نووية في مواقع التجارب ، وعمليات تفتيش موقعي الزامية لا مكان فيها لحق الرفض • ويتوخى الاقتراح كذلك التعاون في التبادل الدولي للبيانات المتعلقة بالاشعاع الجوي • وأود الاسهاب في الحديث عن هذه المسألة بعد قليل •

ومن الواضح أنه لا يمكن تحديد الاحتياجات الملموسة لاشكال معينة من التحقق ، بما في ذلك التحقق الاهتزازي ، الا اثناء عملية صياغة كامل نظام التحقق من عدم اجراء تفجيرات نووية • ونحن نرى أن الوقت قد حان لبدء وضع هذا النظام •

وهذا ما حدا بالاتحاد السوفياتي الى تقديم مقترحه الداعي الى انشاء فريق خاص من الخبراء العلميين توكل اليه أمر اعداد توصيات تقوم على أساس علمي بشأن هيكل ومهام نظام التحقق لأي اتفاق محتمل بعدم اجراء تجارب أسلحة نووية • وقد قدم هذا المقترح في البيان الذي أدلى به أ•أ• شيفاردنادزه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في ٦ آب/اغسطس • ويمكن لهذا الفريق أن ينظر في جميع نواحي التحقق من حيث ترابط كل منها بالاخرى ، بما في ذلك تبادل البيانات الاهتزازية وعمليات التفتيش الموقعي ، والخصائص القياسية للمحطات الاهتزازية ، ووسائل رصد الاشعاع الجوي وما الى ذلك • وينبغي ايلاء اهتمام أيضا للآثار المالية التي يمكن أن تترتب على اقامة نظام للتحقق•

واننا اذ نقدم هذا المقترح المتعلق بانشاء فريق من الخبراء العلميين ، فاننا ننطلق كذلك من الحاجة الى جعل الاعمال المتعلقة بفرض حظر على التجارب النووية تقوم على أساس عملي في أقرب وقت ممكن • وأود أن اغتنم هذه الفرصة للاعراب عن تأييدنا لمشروع ولاية اللجنة المخصصة المعنية بالبند ١ من جدول الاعمال والذي قدم مؤخرا بشكل رسمي من اندونيسيا وبيرو وسري لانكا والسويد وفنزويلا وكينيا والمكسيك ويوغوسلافيا بوصفه الوثيقة CD/772• وكما هو معلوم جيدا ونظرا الى الصعوبات المتعلقة بوضع ولاية للجنة مخصصة للبند ١ من جدول الاعمال ، فانه لا يجري القيام حتى الآن بأي عمل من هذا القبيل •

وفيما يتعلق بفريق الخبراء العلميين المعني بالتحقق ، فاننا نقترح ان يتخذ مؤتمر نزع السلاح قبل نهاية دورته لهذا العام قرارا من حيث المبدأ بانشاء الفريق المقترح في بداية الدورة السنوية القادمة للمؤتمر•

وكون الاتحاد السوفياتي قد طرح فكرة انشاء فريق من الخبراء العلميين هو أمر لا ينتقص بطبيعة الحال من الدور الذي نحدده لعمل خبراء الاهتزازات الذي يبدو أن رئيسهم الموقر السيد دالمان سيقدم عنه تقريرا اليوم الى المؤتمر• ويعمل ذلك الفريق حاليا في تطور هام يستهدف الارتفاع بآلية التحقق الاهتزازي الى مرحلة جديدة من الناحية النوعية - مرحلة تبادل البيانات الاهتزازية من المستوى الثاني • ولدى الفريق أيضا مهام هامة ينبغي أداؤها فيما يتعلق بالاعمال التحضيرية للتجربة الدولية التي ستجري في العام القادم ، عام ١٩٨٨•

وبصورة اجمالية يهدف اقتراحنا بانشاء فريق خبراء بشأن التحقق ، الى انجاز الخطوة المنطقية التالية •

وقد ذكر وزير الخارجية شيفارنادزه ، في البيان الذي أدلى به في ٦ آب/اغسطس أن أكاديمية العلوم السوفياتية قد توصلت الى اتفاق جديد مع زملائها من الولايات المتحدة بشأن تركيب أجهزة للرصد وبشأن تبادل البيانات من هذه الاجهزة • ان هذا الاتفاق المتعلق بمشروع " التحقق من الامتثال لمعاهدة بشأن حظر التجارب النووية " وهو المشروع المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ينص بشكل خاص على أن تستمر في الاقليم السوفياتي ثلاث محطات اهتزازات في كازاخستان في العمل في اطار المشروع لغاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ على الأقل • وفي آب/ أغسطس أو أيلول/سبتمبر من هذا العام ، سيتم اجراء تفجير كيميائي بقوة تصل الى ١٠ أطنان في موقع للتجارب في كازاخستان أو بالقرب منه من أجل معايرة المحطات الاهتزازية • وعلاوة على ذلك سوف تستخدم أيضا تفجيرات صناعية في المنطقة المجاورة للمحطات وذلك لأغراض المعايرة •

واعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، سوف تنقل المحطات الثلاث في كازاخستان الى مواقع جديدة على مسافة تزيد عن ٠٠٠ ١ كيلومتر من موقع التجربة • والغرض من هذا النقل هو أولا تجربة امكانية رصد تفجيرات ذات عتبة منخفضة المستوى بقوة تبلغ نحو كيلوطن واحد ، وثانيا دعم التجربة الدولية في ميدان تبادل البيانات الاهتزازية من المستوى الثاني في عام ١٩٨٨•

بيد أنه الى جانب أجهزة الرصد الاهتزازي ، يوجد أيضا كثير من الانجازات الأخرى للعلم والتكنولوجيا الحديثين مما يمكن استخدامه لأغراض التحقق •

وأود أن أشير في هذا السياق الى أن وزير الخارجية شيفاردنادزه قد اقترح في بيانه أمام المؤتمر انشاء نظام دولي لرصد الامان الاشعاعي العالمي باستخدام وصلات اتصالات فضائية • ويمكن

أن تكون المهام الرئيسية لهذا النظام هي جعل الامتثال معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية أكثر فاعلية ، ورصد حالة تلوث الجو والتربة والمياه الجوفية والبحرية على نطاق عالمي واقليمي ، وجمع ومقارنة وتحليل البيانات المتعلقة بالوضع الاشعاعي وتحديد الاتجاهات السائدة في هذا الوضع ، والحصول في الحال على البيانات المتعلقة بالوضع الاشعاعي المترتب على وقوع حوادث في المرافق النووية وفي محطات الطاقة النووية أو على تفجيرات نووية غير مصرح بها ، والتنبوء بالنتائج المحتملة وما الى ذلك .

اننا ننطلق من فكرة أن مثل هذا النظام لرصد الامان الاشعاعي يمكن انشاؤه حتى قبل أن تدخل المعاهدة المتعلقة بالحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية حيز النفاذ. ويمكن بحث مسألة انشاء هذا النظام في اطار الفريق الخاص للخبراء العلميين المعني بالتحقق والذي نقترح تشكيله .

واسمحوا لي الآن بأن انتقل الى البند ٥ من جدول أعمال المؤتمر ، المعنون " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي".

ويرى الاتحاد السوفياتي مهمة منع امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي واحدة من أكثر المهام الحاحا في عصرنا ، ويعتزم ، مثلما أكد وزير الخارجية السوفياتي ا.أ. شيفاردنادزه في بيانه ، العمل من أجل " فرض حظر صارم وعالمي على وزع أية أسلحة في الفضاء الخارجي ".

وان مقترحاتنا الداعية الى عقد معاهدة تحظر وزع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي والى عقد معاهدة تحظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الارض ماتزال معروضة .

لقد اعدنا في أكثر من مناسبة تأكيد استعدادنا للتوصل الى اتفاق حتى بشأن تدابير جزئية ، تتعلق على سبيل المثال بحصانة التوابع الارضية الاصطناعية التي لا تحمل أسلحة من أي نوع على متنها وبحظر تطوير منظومات جديدة مضادة للتوابع الاصطناعية وازالة ما هو قائم منها.

كذلك فان أمام المؤتمر وثيقة مشتركة مقدمة من وفدي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ومنغوليا بعنوان " أحكام رئيسية لمعاهدة بشأن حظر الاسلحة المضادة للتوابع وسبل تأمين حصانة الاجسام الفضائية " (الوثيقة CD/777 المؤرخة في ٣١ تموز/يوليه من هذا العام) ، وهي وثيقة نؤيدها.

كذلك تستحق الآراء التي أعرب عنها عدد من الوفود الأخرى النظر فيها بصورة جادة للغاية وعلى سبيل المثال ، أوضح رئيس الوفد الهندي السفير تيجا في بيانه في ٢١ تموز/يوليه من هذا العام الحاجة الملحة لان يتم في أقرب وقت ممكن حظر تطوير وتجربة ووزع منظومات جديدة مضادة للتوابع الاصطناعية وازالة المنظومات القائمة منها كما عبّر عن آراء مثيرة للاهتمام حول ضمان حصانة التوابع الارضية الاصطناعية . كذلك فان ممثل اليابان الموقر السفير يامادا قد أعرب في بيانه في ٧ تموز/يوليه عن تأييده للرأي القائل " بأنه ينبغي عدم مهاجمة الأجسام الفضائية وأنشطتها المخصصة لأغراض سلمية وأنه ينبغي حمايتها على النحو الواجب ". وقد لاحظنا كذلك الاستعداد الذي أعرب عنه وفد الصين بالبدء كخطوة أولى في مفاوضات بشأن حظر المنظومات المضادة للتوابع ، واننا بطبيعة الحال متفقون تماما مع رأي السفير "فان" بأنه يجب تكميل هذا الاجراء بخطوات أخرى تستهدف منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء. كذلك فان ممثل السويد ، السفير ايكيوس ، قد أعرب اليوم عن آراء مثيرة للاهتمام بشأن البند ٥ من جدول الأعمال . وبطبيعة الحال ، سندرس هذه الآراء باهتمام.

ان مقترحات البلدان الاشتراكية ، هي وأفكار الوفود الاخرى ، تشكل الذخر المفيد لموءتمر نزع السلاح الذي يمكن أن يكون أساسا جيدا لعمل جاد بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي •

وغني عن البيان أنه لا يتصور التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة دون تحقق يعوّل عليه • وأود أن أشير في هذا الصدد الى أن الوفد السوفياتي كان قد اقترح في ١٧ آذار/مارس من هذا العام النظر في امكانية انشاء نظام دولي ، يشمل انشاء هيئة تفتيش دولية ، للتحقق من عدم وزع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي • وقد حظي مقترحنا باهتمام كبير وطرح علينا عدد من الاسئلة من اجل فهم جوهره فهما أفضل •

وقد أجيب على الكثير من هذه الأسئلة من حيث المبدأ في البيان الذي أدلى به وزير الخارجية السوفياتي ا•أشيفاردنادزه في ٦ آب/اغسطس • ويود الوفد السوفياتي أن يقدم اليوم بعض الايضاحات الاضافية •

يقترح الاتحاد السوفياتي تحقيق بداية في الحال في انشاء نظام للتحقق دون انتظار عقد الاتفاق المناظر المتعلق بالفضاء ، وذلك كي يمكن وضع هذا النظام موضع التشغيل في أقرب وقت ممكن• وسيكون الغرض الرئيسي لهذا التحقق هو التأكد من ألا تكون الاجسام التي تطلق في الفضاء أسلحة وألا تزود بأسلحة من أي نوع • وسيتعين الاتفاق أثناء المفاوضات على القائمة المحددة بالاجهزة والمعدات التي ينبغي ألا تسمح هيئات التحقق باطلاقها في الفضاء • ويعتزم أن يكون ممكنا تحسين نظام التحقق في حالة صياغة اتفاق دولي أو اتفاقات دولية •

اننا مقتنعون بأن التفتيش الموقعي قبل الاطلاق مباشرة هو أسهل وانجع طريقة للتأكد من أن الاجسام التي تطلق في الفضاء غير مجهزة بأسلحة من أي نوع • وقد تحدث ايضا سفير الارجنتين الموقر السيد كامبورا عن هذه النقطة في بيانه الذي أدلى به في ٢١ تموز/يوليه • ويمكن أن يبدأ هذا التفتيش قبل تركيب الجسم المراد اطلاقه في الفضاء على الصاروخ الحامل أو أية وسيلة اطلاق أخرى بوقت ليس بطويل • بيد أنه اذا نص الاتفاق المقبل على فرض حظر كلي على الاسلحة الضاربة الفضائية ، فان الاتحاد السوفياتي ، كما ذكر وزير الخارجية شيفاردنادزه ، سيكون " مستعدا لتوسيع نطاق عمليات التفتيش بحيث تشمل مرافق التخزين والوحدات الصناعية والمختبرات ومراكز الاختبار وما الى ذلك "• ويتوخى نظام التحقق الذي نقترحه أن توجد أفرقة تفتيش وجودا دائما في جميع مواقع اطلاق الاجسام الفضائية بغية التحقق من جميع هذه الاجسام بغض النظر عن وسائل اطلاقها• وبالاضافة الى ذلك سوف تقدم الى أعضاء الامانة في الوقت المناسب معلومات عن كل عملية اطلاق قادمة ، بما في ذلك الموقع ، ونوع مركبة الاطلاق ، ومعلومات عامة حول الجسم المراد اطلاقه ، ووقت الاطلاق• وفي الحالات التي تكون فيها عمليات الاطلاق غير متكررة ، يمكن استخدام عمليات تفتيش استنادا الى الاخطارات السابقة المتعلقة بعمليات الاطلاق ، بدلا من وضع مفتشين على نحو دائم في مواقع الاطلاق• وفي حالة الاشتباه في حدوث اطلاق غير معلن ، يكون لهيئة التفتيش حق طلب المعلومات ذات الصلة من مراصد معينة خصيصا لذلك وسيجري الانتهاء من اعداد قائمة بها بحلول الوقت الذي يصبح فيه نظام التحقق موضع التشغيل ، ويكون من حقها كذلك اذا اقتضى الأمر اجراء تفتيش موقعي خاص فيما اذا كان قد تم الاطلاق من موقع اطلاق غير معلن •

والمقصود هنا بطبيعة الحال هو التحقق من عدم وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء وليس التحقق من عمليات اطلاق قذائف تسيارية لا صلة لها بوضع أية أجهزة في مدار حول الارض للتوابع الارضية الاصطناعية أو على مسار طيران باتجاه أجسام سماوية أخرى.

وعلى الرغم من أننا نعتبر هيئة التفتيش الدولية العنصر الرئيسي لنظام تحقق محتمل ، فان هذا لا يستبعد امكانية انشاء هياكل أخرى داخل اطار هيئة التفتيش ، منها على سبيل المثال وسائل لتتبع الاجسام الفضائية .

ان تجربة المفاوضات التي بلغت مرحلة متقدمة - منها على سبيل المثال المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية والتخلص منها - تبين أنه يكون من المستصوب النص ، في اطار نظام التحقق ، على اقامة هيئة تنفيذية مركزية وأمانة . وسيتعين تحديد جهاز المفتشين وعدد أفرقة التفتيش على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة الى أن يشمل التحقق جميع مواقع أو نطاقات اطلاق الاجسام الفضائية . ومن وجهة نظر تنظيمية ، يمكن ان يعمل نظام التحقق اما على نحو مستقل أو في اطار منظمة فضائية عالمية متى تم انشاؤها . ويكون من المستصوب توخي صلة ما بين نظام التحقق وهيئات الامم المتحدة التي ترسل اليها الدول الآن معلومات عامة بشأن الأجسام التي تطلقها في الفضاء ، حسبما تنص عليه اتفاقية تسجيل الاجسام التي تطلق في الفضاء الخارجي ، لعام ١٩٧٥.

ومن الطبيعي ، فان الاسئلة المحددة المتصلة بتكوين نظام التحقق وهيكله وتنظيمه وتمويله ينبغي أن تكون موضوع مفاوضات . وقد يؤخذ في الاعتبار في هذا الصدد التجربة المكتسبة فيما يتصل بوضع تدابير وآليات للتحقق من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح في ميادين أخرى.

وفي الختام أود أن أعرب عن الشكر لجميع الوفود التي أبدت تأييدها للمقترح السوفياتي المتعلق باقامة نظام للتحقق من عدم وضع أسلحة في الفضاء.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية): أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه . وقد احطت علما بتذكيره بالمقترح المقدم من بلده في الاسبوع الماضي بشأن انشاء فريق خاص من الخبراء العلميين وهو المقترح الذي سوف يستتبع مشاورات ملائمة .

والآن اعطي الكلمة لممثل المكسيك ، سعادة السفير غارسا روبليس .

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة من الانكليزية): السيد الرئيس ، أود أن أبدأ هذا البيان الموجز بالاعراب عن سرور وفدي لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ، ولكون ذلك يحدث فيما يمكن اعتباره حقا أهم شهر من كل سنة فيما يتعلق بأعمال المؤتمر. وأنتهز هذه الفرصة لأسجل مرة أخرى تقدير وفدي للطريقة النموذجية التي اتبعها سلفكم ، ممثل اثيوبيا الموقر السفير تيريفي ، في القيام بمهامه . ويسرني أن أرحب بيننا بممثل البرازيل الجديد، السفير ماركوس كاستريوتو دي أزامبوجا ، وممثل سري لانكا الجديد ، السفير نيهال رودريغو. وأخيرا أود أن أعلن كم نحن آسفون لحقيقة أن السفير سعد الفرارجي سوف يتركنا عما قريب. اذ أنه قد ترأس وفد مصر لما يقرب من أربع سنوات ، وقد اعطانا منذ شهرين فقط دليلا ملموسا على مهارته في ادارة مداولات هذه الهيئة المتعددة الاطراف.

وفي آخر جلسة لموءتمر نزع السلاح عقدت منذ يومين قال ممثل اليابان الموقر ، السفير يامادا ، وهو يتحدث ، على حد قوله ، " نيابة عن مجموعة الوفود الغربية " وهو يشير الى البند ١ من جدول الأعمال ، ان هذه الوفود لاتزال مستعدة " لبدء العمل بشكل عملي في لجنة مخصصة في أقرب فرصة ممكنة " بغية ايجاد " أساس مشترك بين شتى المواقف التي تم الاعراب عنها حتى الآن "٠

وبعد ذلك بفترة قصيرة ، وفي نفس الجلسة ، قال ممثل استراليا الموقر ، السفير بتلر ، ان وفده " يدخل ضمن مجموعة الدول التي كان سفير اليابان يتحدث باسمها " ، وانها قد " تقدمت بمقترح لم يأت عليه رد " ، وأن ما يمكن أن يدفعنا نحو توافق للآراء بشأن هذه المسألة " هو أن تقبل الوفود بالمقترح الذي تقدمت به مجموعة الدول الغربية ٠٠٠ على أساس المقترح الذي تقدم به الرئيس لشهر نيسان / ابريل "٠

ومن أجل أن نضع الامور في نصابها ، من المهم أن تتوفر لدينا أفكار واضحة تطابق الواقع بشأن النقاط الأساسية الآتية ٠ بادىء ذي بدء ، فان مشروع الولاية الوحيد - واشدد هنا على كلمة الوحيد - الذي عرض على موءتمر نزع السلاح في السنة الحالية ١٩٨٧ ، هو المشروع المستنسخ في الوثيقة CD/772 والمقدم من وفود اندونيسيا وبيرو وسري لانكا والسويد وفنزويلا وكينيا والمكسيك ويوغوسلافيا ٠ وتعكس هذه الولاية بأمانة الطلب الموجه الى موءتمر نزع السلاح من الجمعية العامة في الفقرة ٥ من القرار ٤١/٤٦ ألف ، الذي اعتمد في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ بأغلبية ساحقة مقدارها ١٣٥ صوتا واعتراض ٣ أصوات فقط ٠

وثانيا ، عند عرض هذا المشروع على الموءتمر نيابة عن مقدميه في الجلسة ٤٢٢ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه الماضي ، ذكرنا الآتي :

" واننا نطمع أن توءدي الدراسة الموضوعية لهذا المشروع ومقارنته بالمشاريع المعممة بين عام ١٩٨٤ والآن الى ابراز روحه البناءة ومرونته ، مما يسمح بتفسيرات لا تتعارض مع أي من وجهات النظر التي يمكن تبنيها بشكل مشروع فيما يتصل بهذه المسألة وهي مسألة توليها الجمعية العامة ، وبحق ، أعلى الاولويات وتتصدر أيضا جدول أعمال موءتمرنا "٠

ثالثا ، وفي جلسة يوم الثلاثاء الماضي قلت الآتي في بيان ارتجالي بشأن الوثيقة CD/772 :

" لقد حاول وفد بلادي دائما أن يدعم كلماته بالاعمال ٠ فعلى سبيل المثال عندما قلنا وكررنا بأننا مستعدون لالتماس صيغة من شأنها أن توءدي الى توافق في الآراء بشأن مسألة وضع نهاية لجميع تجارب الاسلحة النووية ، حاولنا أن نتبع كلماتنا بشيء ملموس، أي بنص يخدم هذا الغرض ٠ ولقد كان هذا هو الحال ايضا هذا العام ٠ فلقد قدم وفد بلادي بالاضافة الى سبع وفود أخرى ، هي أعضاء في مجموعة الـ٢١ ، الوثيقة CD/772 التي تتضمن مشروع ولاية للجنة المخصصة للبند ١ من جدول أعمالنا ٠٠٠

" ان النص الذي اشرت اليه ، والذي يظهر في الوثيقة CD/772 هو أمام الموءتمر ويمكن بطبيعة الحال لوفود مثل وفد اليابان الموقر ، الذي أخذ الكلمة للتو، أن تعرب عن تأييدها للمشروع اذا كان ما تريده هو اعطاء دليل ملموس - دليل عملي ، اذا جاز لي أن استخدم الكلمة المعتادة في مثل هذه الحالات - بأنها تلتمس النتائج في الواقع ٠

" فماذا يقول المشروع ؟ يقول المشروع بأن موءتمر نزع السلاح يقرر أن ينشيء لجنة مخصصة بشأن البند ١ من جدول أعماله 'بهدف القيام بمفاوضات متعددة الاطراف لوضع معاهدة بشأن وقف جميع تفجيرات التجارب النووية '.

" وتعبير " بهدف " هو صيغة تفسح المجال لعدد واسع من التفسيرات . وبالنسبة لوفد بلادي فانه هدف فوري ، ولكن بالنسبة لوفود اخرى - على سبيل المثال وفد الولايات المتحدة ، الذي ذكر ذلك بعبارات مماثلة في عدة مناسبات - فانه هدف طويل الأجل . ولهذا السبب فانه اذا تم اعتماد مشروع الولاية هذا ، قد يصدر وفد المكسيك بيانا يشرح فيه تفسيره . ويمكن لوفد الولايات المتحدة ، أو لأي وفد آخر ، أن يذكر تفسيره هو . وهكذا يمكن الموافقة على هذه الولاية بتوافق الآراء دون أن يضطر أي من الوفود الحاضرة هنا الى أن يتخلى عن موقفه .

" وما الذي يضيفه المشروع بعد ذلك ؟ يقول المشروع ان اللجنة المخصصة ستنشيء فريقين عاملين يتناولان ، على التوالي ، المسائل المترابطة التالية : الفريق العامل الاول - محتوى ونطاق المعاهدة ، الفريق العامل الثاني - الامتثال والتحقق . وهذا يظهر أننا لا نرغب في أن نتجاهل أيا من جوانب هذه القضية ".

ونود أن نعرف موقف وفد استراليا فيما يتعلق بالولاية التي اقترحناها ، والتي من المؤكد أنه لا يمكن انتقادها بأن الموءيدين لها هم مجرد " حفنة من الوفود " ، اذ نستطيع أن نقول دون أن نخشى التكذيب أنها تتمتع بتأييد ثلثي أعضاء الموءتمر تقريبا .

وفيما يتعلق بنا ، فاننا نقدم هذا العرض : اذا كان للاقتراح غير الرسمي المقدم من الرئيس لشهر نيسان/ ابريل الماضي أن يصبح اقتراحا رسميا في وثيقة من وثائق الموءتمر ، كما هو الأمر في حالة الوثيقة CD/772 ، سواء أكان ذلك برعاية ذلك الرئيس أو برعاية الاعضاء الذين أشار اليهم ممثلا اليابان واستراليا الموقران ، فاننا سنكون على استعداد للاعراب عن موقفنا بشأن ذلك الاقتراح لشرح الاسباب التي يقوم عليها بالتفصيل .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة للرئاسة . والآن أعطي الكلمة لممثل استراليا .

السيد بتلر (استراليا) (مترجمة من الانكليزية): أشار ممثل المكسيك الموقر السفير غارسا روبليس ، في البيان الذي أدلى به توا ، الى ملاحظات كنت قد أدليت بها في الجلسة العامة الاخيرة للموءتمر ، ووجه في نهاية البيان سوءالا الى وفدي . فاذا سمحتم لي ، يا سيادة الرئيس ، أود أن أجيب عليه باختصار واعتقد أن من المناسب أن أفعل ذلك فورا .

في المقام الاول ، سعى سفير المكسيك الموقر الى الاقتباس من ملاحظات أدليت بها ، كما فعل في الاسبوع الماضي ، على أساس غير معد ، وفي الحالتين أشعر بالاسف أن أقول ان ما اقتبسه لم يكن في الحقيقة هو ما قلته . ولكن من هاتين الحالتين ، فانني أود على وجه الخصوص أن اوضح أنني لم أقل في أي ظرف من الظروف ، كما يستوحى الآن من الصفحة ٤ من النص الاسباني لبيان سفير المكسيك ،أن نص الولاية الوارد في الوثيقة CD/772 لا توءيده الا حفنة من الوفود . فانني قلت العكس. لقد قلت ان ما يمنعنا من العمل بشأن البند ١ من جدول أعمالنا هو حفنة من الوفود ، والآن يصبح من

السهل علي ، بعد أن قدمت هذا التصحيح أن أعلن أنني أتفق مع سفير المكسيك الموقر عندما يدعي أن النص الذي قدمه مع ستة وفود أخرى في الوثيقة CD/772 يحظى بتأييد واسع جدا - أظن أنه قال انه يحظى بتأييد أغلبية الثلثين على الاقل - في المؤتمر • ومن الواضح تماما لوفدي ان ذلك بيان بالحقيقة •

ثم وجه اليّ سؤالا محددا يتعلق بموقف وفدي من مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/772 • وآمل أن يكون من الواضح له ولكل عضو آخر في هذا المؤتمر أن سياسة استراليا بشأن قضية حظر التجارب النووية هي سياسة من شأنها ، على أساس وطني ، أن تمكننا من قبول الولاية المنصوص عليها في الوثيقة CD/772 •

ولكن ليس ذلك هو المسألة ، يا سيادة الرئيس • انني اجد ان من المثير للاهتمام - ولست متأكدا من مدى فائدة ذلك - أن يطلب مني سفير المكسيك الموقر أن احدد موقفنا • وما فعلت الا انني كررت تحديد ماهية موقفنا المعروف جيدا من حيث السياسة • والمسألة ليست هي تحديد موقف وفدي بل هي كيف نتوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه القضية ؟ وأود أن أعرب في الحال عن امتناني لسفير المكسيك الموقر لما قاله في الفقرة الختامية من بيانه الذي أدلى به هذا الصباح ، وهو أن وفده على استعداد للاشتراك مع آخرين في بحث مشروع الولاية الذي قدمه رئيس المؤتمر خلال شهر نيسان/ابريل ، السفير فيفودا التشيكوسلوفاكي ، بغرض التوصل الى توافق في الآراء الذي يشكل مهمتنا ، فهذه الحملة هي تحديد آراء كل وفد من الوفود ، بل هي ايجاد توافق الآراء• ان ما طلبته يوم الثلاثاء على وجه التحديد هو الاعراب عن هذا الموقف ، اي الاعراب عن الاستعداد للجلوس معا والعمل نحو التوصل الى توافق في الآراء على أساس ما اقترحه سفير تشيكوسلوفاكيا الموقر باعتباره الرئيس خلال شهر نيسان/ابريل ، وما سمعته من ممثل المكسيك الموقر هذا الصباح هو قوله انه ، هو وآخرون ، على استعداد لفعل ذلك بالضبط • هذه هي الاجابة على السؤال التي لم تقدم في السابق ، واعتقد انها قد قدمت هذا الصباح ، وآمل الا يكون الوقت متأخرا اكثر مما ينبغي لكي نبدأ العمل على أساس ذلك المقترح المقدم في شهر نيسان/ابريل ولكي نتوصل ، وهو ما يرجى ، الى توافق في الآراء هذا العام لنتمكن من بدء عملنا فورا في العام القادم •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية) : اشكر ممثل استراليا على بيانه وأعطي الكلمة لممثل المكسيك السفير غارسيا روبليس •

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة من الانكليزية): أشكر ممثل استراليا الموقر على بعض ما ورد في بيانه من أفكار •

ومما يؤسف له أنه يبدو ان النص الذي استند اليه لا يتمشى مع الواقع ، أو هل السبب هو أن النص الاسباني (لأن النص الذي اعددناه هو بالاسبانية) ربما لم يترجم في الواقع ترجمة صحيحة من جانب أعضاء الوفد الاسترالي ؟ ان ما قلته في ذلك النص ، في الفقرة الأخيرة من الصفحة ٤، سأحاول أن اترجمه الى الانكليزية بكل أمانة ممكنة ، وقد أبلغني أعضاء وفدي ان المترجمين الشفويين قد ترجموا تلك الفقرة بدقة بالغة • وتقول الفقرة ما يلي (ولن تكون الترجمة الانكليزية جزلة العبارة ولكنني سأحاول وضعها بالانكليزية مثلما هي لدي بالاسبانية) :

" وفيما يتعلق بنا ، فاننا نقدم هذا العرض : اذا كان للاقتراح غير الرسمي المقدم من الرئيس لشهر نيسان/ابريل الماضي أن يصبح اقتراحا رسميا في وثيقة من وثائق الموءتمر ، كما هو الامر في حالة الوثيقة CD/772، سواء أكان ذلك برعاية ذلك الرئيس أو برعاية الاعضاء الذين أشار اليهم ممثلا اليابان واستراليا الموقران ، فاننا سنكون على استعداد للاعراب عن موقفنا بشأن ذلك الاقتراح ولشرح الاسباب التي تشكل الاساس لذلك الموقف شرحا تفصيليا "•

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية) : أشكر ممثل المكسيك وأعطي الكلمة لممثل استراليا السفير بتلر •

السيد بتلر (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) :انني اشعر بالامتنان لسفير المكسيك الموقر لما قدمه من توضيح للفقرة الاخيرة من بيانه • يمكنني ان أدرك الان من ترجمته الانكليزية الممتازة ومن قراءة النص الاسباني وهو يقدم تلك الترجمة ، انني كنت مخطئا في احد العناصر التي ذكرها في بيانه •

ولا يمكنني الزعم بأنني اتكلم باسم المجموعة الغربية بشأن هذا الموضوع ، بشأن المقترح الذي قدمه بأن يصبح المقترح المقدم من رئيس الموءتمر لشهر نيسان/ابريل مقترحا رسميا للموءتمر قبل أن نتمكن من النظر فيه ، وانني على يقين من أن وفودا أخرى تود التفكير في ذلك • وعليّ أن أقول من وجهة نظري ، وعلى الرغم من عدم اتضاح الأمر لي -وربما نستطيع حل ذلك في مشاورات غير رسمية- وانه ليس من الواضح لي السبب في التقدم بهذا المقترح ، وما هو الفرق الذي يجيء به • لقد ظل المقترح المقدم من رئيس الموءتمر لشهر نيسان/ابريل موجودا منذ نيسان/ابريل ، وقد ابدينا نحن استعدادنا منذ ذلك الحين بأننا ، وأعني بنحن عددا من الدول الغربية ، أبدينا استعدادنا للدخول في مشاورات على أساس ذلك المقترح • ولم نتلق حتى يومنا هذا ذلك القدر من الاجابة الذي تلقيناه اليوم ، أي الاجابة على مقترحنا بمناقشة هذه القضية على أساس مشروع نيسان/ابريل • ولست ، متأكدا تماما من الفرق الذي ينطوي عليه ادراجه رسميا ، ولكني متأكد أن آخرين في الموءتمر يرغبون في النظر في ذلك • ومع هذا لاأزال أشعر بالامتنان لانه قد اتيح لنا هذا الصباح ولأول مرة موءشر على أنه سيكون من الممكن ، ربما في ظروف رسمية ولكنه يكون من الممكن ، التحدث عن جوهر ما اقترح في شهر نيسان/أبريل ، وما دأبنا منذ ذلك الحين الى تبيان أننا على استعداد لمناقشته •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية) : أشكر ممثل استراليا على بيانه وأعطي الكلمة لممثل فنزويلا السفير تايلهاردات •

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة من الانكليزية): من النادر أن تتاح لنا فرصة في موءتمر نزع السلاح لاجراء هذا التبادل الدينامي للآراء فيما بين الوفود•

وأود أن أقول في الوقت الحاضر اننا نوءيد تماما ما قاله السفير غارسيا روبليس في بيانه • بيد أنني طلبت الكلمة لكي أشير الى تعليق أدلى به السفير بتلر في بيانه يوم الثلاثاء الماضي وكرره في بيانه الذي ألقاه منذ بضع دقائق ، وكان تعليقه أن حفنة من البلدان قد منعت تكوين توافق في الآراء فيما يتعلق بولاية اللجنة المخصصة لفرض حظر على التجارب النووية • وهذا يعني في الواقع أن مجموعة من البلدان ، أو تلك الحفنة من البلدان التي أشار اليها ، تعرقل أعمال الموءتمر• ولن أعلق على هذا التأكيد ، لكنني أعتقد أن الأمر يحتاج الى تفكير في مضامينه • وأود في الوقت نفسه

ان أؤكد أنه وفقا للبيان الذي أدلى به ممثل استراليا ، والذي وردت مقتطفات منه في البيان الذي أدلى به سفير المكسيك السيد غارسيا روبليس ، يبدو أن وجهة نظر البلدان التي تحدث سفير اليابان نيابة عنها والتي يؤيدها سفير استراليا تعني أن الامكانية الوحيدة لتحقيق توافق في الآراء انما تقوم على أساس المقترح المقدم من تلك المجموعة ، لان وجهة النظر هذه تقول ان تلك المجموعة تقدمت بمقترح لم يأت رد عليه ، وان ما يمكن " أن يحركنا في اتجاه توافق في الآراء بشأن هذه المسألة هو أن تقبل الوفود المقترح المقدم من مجموعة من الدول الغربية " - أي ان الامكانية الوحيدة لتحقيق توافق في الآراء ، استنادا الى ذلك البيان ، هي العمل على أساس المقترح المقدم من الدول الغربية ، الأمر الذي يعني بطريقة ما أن توافق الآراء لن يكون الا في اتجاه واحد.

تلك هي مجرد تعليقات قليلة أردت أن أدلي بها اسهاما في تبادل الآراء صباح اليوم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية) : أشكر ممثل فنزويلا وأعطي الكلمة لممثل استراليا السفير بتلر.

السيد بتلر (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : للاجابة بسرعة على ما قاله آنفا صديقي وزميلي من فنزويلا سأذكر نقطتين . أولا وقبل كل شيء ، عندما قلت في ٣٠ تموز/يوليه ، ثم مرة أخرى بالامس واليوم من جديد ، ان ما ندركه هو أن التقدم بشأن هذه القضية تعوقه حفنة من الدول فقط ، أوضحت أن السبب لذكر ذلك - والذي اعتقد أنه حقيقة - كان الشعور بالاسى لكوننا قريبين جدا الى التوصل الى اتفاق وان الخطوة الباقية لتحقيق الاتفاق هي ، بل ينبغي أن تكون صغيرة جدا. ثانيا ، يوجد سوء فهم فيما يتعلق باقتراح الغرب الدخول في مناقشة على أساس الولاية المنصوص عليها في المشروع المقدم من رئيس الموءتمر لشهر نيسان/ابريل ، واظن أن سوء الفهم هذا قد تكرر في الواقع في الصفحة الاولى من البيان الذي أدلى به اليوم سفير المكسيك الموقر. وليس باستطاعتي الادعاء بأنني متمكن على أي نحو من اللغة الاسبانية ، ولكن يبدو لي فعلا ان من الفقرة الثانية من ذلك البيان ، وقد انعكس ذلك فيما قاله توا زميلي من فنزويلا ، اننا قد فهمنا ، وأن السفير يامادا قد فهم ، بأننا نقول بأننا لسنا على استعداد الا للعمل على أساس المقترح المقدم من رئيس الموءتمر لشهر نيسان/ابريل ، فيكون المعنى الذي ينطوي عليه ذلك هو أننا نقول " امنا أن تقبلوا هذا أو لا شيء غيره ؛ هذا أو لا شيء سواه ".

ان هذا هو ما كرره منذ فترة وجيزة سفير فنزويلا الموقر ، وهذا ليس صحيحا . ان البيان المدلى به نيابة عن مجموعة من الدول الغربية قد قيل فيه اننا نفضل الوثيقة CD/521 ولكننا على استعداد للدخول في مناقشات ، أو مفاوضات اذا اردتم ، على أساس المقترح المقدم من رئيس الموءتمر لشهر نيسان/ابريل ، وينبغي أن يكون من الواضح جدا أن ما لم يقل هو " اقبلوا المقترح المقدم من الرئيس لشهر نيسان/ابريل أو لا شيء سواه " . وبعبارة اخرى ، ليس هذا بالطريق ذي الاتجاه الواحد كما اشرتم الى ذلك آنفا. ان ما قلناه هو أننا نأمل في الحصول على اجابة على المقترح الداعي الى أن ننظر في المسألة وأن نجري مناقشة على أساس ما اقترحه الرئيس لشهر نيسان/ابريل - وبطبيعة الحال فان تلك المناقشة لن تكون متحيزة على أي نحو . فهي ستكون مناقشة مفتوحة لنرى ان كان هناك أساس لتوافق الآراء أم لا . انه موقف لا يعبر عنه بدقة اذا قيل انه طلب بأن يتحقق توافق الآراء بطريقة واحدة فقط هي طريقتنا.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية): أشكر ممثل استراليا وأعطي الكلمة لممثل المكسيك السفير غارسيا روبليس •

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة من الانكليزية): ربما يكون أنسب اجراء لجعل شروط مقترح ما بالغة الوضوح وبالغة التحديد هو تقديم ذلك المقترح الى الامانة لكي تعممه بوصفه وثيقة من وثائق الموءتمر • وهذا على الأقل هو ما ظل يحدث دائما في هذا الصدد • وتكون هذه هي الخطوة الاولى ثم تكون الخطوة التالية هي الخطوة التي اتخذها منذ لحظات ممثل استراليا الموقر•

ان مشروع قرارنا ، قبل أن يكون مشروع قرار رسميا ، كان مشروعا أوليا معروفا تماما ، معروفا لكل أعضاء موءتمر نزع السلاح من " دورة الربيع " ، ومازلنا نأمل في أن تجيء الوفود التي أشار اليها السفير ياماداً أو السفير بتلر وتناقشه معنا • ثم اتخذنا الخطوة التالية وقدمنا المقترح رسميا وعممنا بوصفه الوثيقة CD/722• وقد قلت في بياني اليوم ، في الفقرة الاخيرة بالصفحة ٤ ، " أننا نود أن نعرف موقف وفد استراليا بشأن الولاية التي اقترحناها"• ومن الطبيعي أنه يمكن للمرء أيضا أن يقول ، بدلا من استراليا ، " كل مجموعة الوفود التي تحدث باسمها السفير ياماداً"• ولسنا نرى سببا في أن يوءخذ بمقترح ليس له حتى وجود في صورة وثيقة كأساس للمحادثات •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية): اشكر ممثل المكسيك على بيانه • هل يوجد أي متكلمين آخرين بشأن هذه المسألة ؟ يطلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة ، أعطي الكلمة للسفير فريديرسدورف •

السيد فريديرسدورف (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) لا أريد أن أطيل جلسة هذا الصباح دون داع، ولكن السفير السوفياتي الموقر ، في ملاحظاته التي أبداها هذا الصباح بشأن فرض حظر على التجارب النووية وبشأن الفضاء الخارجي ، والتي تضمنت مادة مفيدة ومثيرة للاهتمام للغاية من أجل نظرنا قد ذكر الولايات المتحدة في ملاحظاته وهاجم مرة ثانية سياسة الردع الغربية • ولذا أود أن أرد عليه باختصار شديد اذا سمحتم لي ، لانه قد طرح سوءالا مباشرا جدا عند نقطة معينة من بيانه • فعند تناول وثائق في مجال حظر التجارب النووية ترجع الى تموز/ يوليه ١٩٨٠ ، أشار الى هذه الوثائق ثم طرح سوءالا بلاغيا : ماذا حدث ؟ لماذا غيرت الولايات المتحدة موقفها فجأة ؟ وقد وجه هذا السوءال الى وفدي • وأود أن أجيب بأن ما حدث وما تغير هو أنه كانت هناك انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة التي تجري كل أربع سنوات ، حيث تتنافس عدة احزاب وتناقش القضايا ، وحسب ما اتذكره عن تلك الحملة هو أن رئيس بلدنا السيد ريغان قد أدار حملته على أساس برنامج انتخابي يدعو الى تقوية دفاع الولايات المتحدة ووضعها الأمني في مواجهة تهديد سوفياتي متزايد• واتذكر تلك الحملة جيدا• ونتيجة لتلك الحملة في عام ١٩٨٠، استجاب الشعب الامريكي استجابة كاسحة باعطائه ولاية انتخابية بأغلبية ساحقة أعيدت في عام ١٩٨٤ بأغلبية أكبر حتى من سابقتها • وجزء من هذه السياسة التي انتهجها ريغان ، والمعلنة خلال هاتين الحملتين كلتيهما وأيدها الشعب الامريكي تأييدا ساحقا ، أعني أحد اركانها ومفاهيمها هو الردع النووي، وبذلك أود أن أبين فقط للسفير السوفياتي الموقر أن هذه التغيرات المفاجئة في السياسة تحدث كل أربع سنوات في الولايات المتحدة عن طريق العملية الانتخابية التي نتبعها •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لرئيس فريق الخبراء وبالنظر الى تبادل الآراء الذي جرى ، اعتقد أنه قد يكون من المفيد أن اذكر المؤتمر بما قلته في بياني الافتتاحي وبما قلته في كل مشاورة اجريتها ، بوصفي الرئيس مع المجموعات ، ألا وهو انني مازلت تحت تصرف اعضاء المؤتمر اذا حدث أي تطور فيما يتعلق ببنود جدول الاعمال التي لم يتسن بشأنها حتى الآن التوصل الى أي اتفاق اجرائي ، أي فيما يتعلق بالبنود ١ و ٣ و ٧ .

أعطي الكلمة الآن لرئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، السيد أولا دالمان الذي سيعرض تقرير الفريق الذي يرد في الوثيقة CD/778.

الدكتور دالمان (السويد) (الكلمة بالانكليزية):السيد الرئيس ، يسرني أن أعرض عليكم نتائج الاجتماع الذي عقده الفريق المخصص مؤخرا وأن أقدم التقرير المرحلي الذي أعده الفريق والذي يرد في الوثيقة CD/778 المعروضة عليكم .

وقد عقد الاجتماع في الفترة من ٢٧ تموز/يوليه الى ٧ آب/اغسطس ١٩٨٧ ، وحضر الدورة خبراء من ٢٥ بلدا ، ويسرني اعلامكم أن هذا الحضور هو أوسع تمثيل شهدناه على مدى الكثير من الدورات . وكانت المنظمة العالمية للارصاد الجوية ممثلة أيضا . وكما تذكرون، فقد واجهنا في هذا الاجتماع مشكلة تتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات ، فلم تخصص للفريق خلال الاسبوع الاول خدمات المؤتمرات المعتادة الا في الحالات التي كانت فيها هذه الخدمات متوافرة في حدود الموارد المخصصة للمؤتمر بالفعل. وفي رأيي ان الامانة هي وأمين الفريق السيد كاساندرا قد بذلا جهدا ناجحا مثيرا للاعجاب يتمثل في الترتيب لعدد كاف من الجلسات حتى خلال الاسبوع الاول ، وكذلك في توفير خدمات بارزة طوال الدورة . وأود أيضا أن أشكر لجان مؤتمر نزع السلاح التي تكرمت بمشاطرتنا بعض الوقت المخصص لها من أجل جعل ترتيبات الجلسات هذه ممكنة .

وكنا قد توصلنا في دورتينا السابقتين المعقودتين في آب/اغسطس ١٩٨٦ وآذار/مارس١٩٨٧ الى اتفاق من حيث المبدأ بشأن تصميم واختبار نظام دولي حديث لتبادل البيانات السيزمية حسبما يرد في الوثيقتين CD/721 و CD/745 - وهو نظام يقوم على أساس التبادل السريع لكافة المعلومات السيزمية المتاحة من جميع الاشارات المكتشفة والاستخدام الروتيني لجميع البيانات في مراكز البيانات الدولية .

وفي هذه الدورة الاخيرة ، عكفنا على اضافة تفاصيل تقنية الى هذه المبادىء العامة التي سبق الاتفاق عليها .

ان معالجة جميع التفاصيل التقنية لهذا النظام الجديد هي مهمة تتطلب عناية فائقة ومستهلكة للوقت ويتعين تدعيمها بأعمال واسعة النطاق على الصعيد الوطني. وتم تقديم عدد من الاسهامات الوطنية . وقد كان بعض هذه الوثائق مسهبا ومفصلا تماما وتعكس حقيقة انه قد بدىء بالفعل في بعض البلدان في بذل جهود كبيرة في اتجاه التصميم والتطوير العمليين للنظام الجديد. كذلك أجرى عدد من البلدان تجارب غير رسمية بشأن تبادل البيانات الموجية الشكل وتم الابلاغ عن نتائج مؤقتة .

وقد أعينت المناقشات بعدة جلسات ووثائق غير رسمية • ورتب الوفد الياباني لعقد جلسات غير رسمية بشأن تبادل البيانات الموجية الشكل • وقدم وفد الولايات المتحدة وثيقة بشأن الاتصال العالمي بواسطة التوابع الاصطناعية • كذلك تلقى الفريق من وفد الولايات المتحدة دعوة لحضور حلقة تدارس بشأن مراكز البيانات الدولية ستعقد في واشنطن العاصمة في شهر تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام • وقدم الوفد السويدي ، بواسطة المحاكاة بالحاسبة الالكترونية ، بيانا عمليا بشأن الطرق الممكنة للاضطلاع بالمهام في مراكز البيانات الدولية • وتلا هذا البيان العملي عدد من الجلسات غير الرسمية بشأن كيفية تصميم مراكز البيانات الدولية • وهذه الانشطة غير الرسمية والتي تكون عادة فنية جدا تتسم بقيمة عظيمة في دعم أعمال الفريق•

وقد تم خلال الدورة انشاء خمسة أفرقة دراسية مفتوحة العضوية لاجراء المزيد من الدراسة التفصيلية بشأن مفهوم التصميم ولمساعدة الامين العلمي للفريق الدكتور فرودي رينغدال من النرويج في عمله الهام المتمثل في اعداد مشروع تقرير يورد وصفا للتصميم الموءقت للشبكة • ويرأس كل فريق دراسي داعيان اثنان للاجتماعات على النحو المبين في المرفق الأول من التقرير المرحلي•

وثمة مهمة هامة للفريق الدراسي المعني بالمحطات وشبكة المحطات تتمثل في مواصلة بحث مسألة " محطات جمع البيانات " من النموذج التجريبي العصري• ويتمثل الهدف النهائي في التوصل الى شبكة عالمية موحدة للمحطات العصرية • وينبغي أن يكون في مقدور " محطة جمع البيانات" تجميع وتبادل البيانات الموجية الشكل العالية النوعية من الظواهر الاهتزازية التي تقع على جميع المسافات • وينبغي أن يشمل مفهوم التصميم هذا محطات صفائف قادرة على تحسين قدرة الكشف وتحديد المواقع الاولية للظواهر المكتشفة •

ومن المقرر أن يركز أحد الافرقة الدراسية على عمل مراكز البيانات الوطنية التي يتعين انشاؤها في كل بلد لتكون بمثابة نقطة اتصال مصرح بها مع الشبكة الدولية • وسيعمل الفريق بصفة رئيسية في دراسة الوسائل والاجراءات التقنية لاستخلاص البارامترات والبيانات الموجية الشكل من المحطات المشتركة في كل بلد لاحالتها الى مراكز البيانات الدولية •

وسيكون الارسال الكفوء والموثوق به للبيانات عنصرا بالغ الاهمية من عناصر الشبكة العالمية • وقد سبق للفريق أن وافق على أنه ينبغي أن تقام بين مراكز البيانات الدولية وصلات عالية القدرة مخصصة لارسال البيانات ، وذلك باستخدام وسائل ارسال البيانات بواسطة التوابع الاصطناعية أو غير ذلك من الوسائل • وينبغي تشغيل هذه الوصلات المخصصة بحيث تنقل الى جميع مراكز البيانات الدولية الأخرى بصورة تلقائية ومتزامنة اي بيانات ترسل من مركز بيانات وطني الى مركز بيانات دولي• وسوف تتصل مراكز البيانات الوطنية بالمراكز الدولية عن طريق استخدام أكفأ وأنسب قنوات الاتصال المتاحة في المناطق المعنية • ولايزال يوجد بعض الاختلاف داخل الفريق حول الترتيبات العملية اللازمة لاستيفاء هذه المتطلبات • وقد تم انشاء فريقين دراسيين لدراسة الاتصالات بين مراكز البيانات الوطنية ومراكز البيانات الدولية •

وسيقوم أحد هذين الفريقين بدراسة تبادل البيانات عن طريق الشبكة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للمنظمة العالمية للارصاد الجوية • وقد استخدمت شبكة الاتصال هذه بصورة تكاد تكون حصرية خلال التجربة التقنية التي اجراها الفريق في عام ١٩٨٤• وقد استعرض ممثل المنظمة العالمية للارصاد الجوية حالة الشبكة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة لمنظمته

والقدرات الحالية لهذه الشبكة وكذلك امكانيات مواصلة تطويرها • وان وجود احجام بيانات أكبر بكثير يتعين تبادلها في اطار الشبكة الجديدة يجعل من الضروري اجراء دراسة متأنية لمعرفة الى أي مدى وفي أي جزء من العالم ستثبت فائدة الشبكة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية • ويقدر الفريق تقديرا بالغا التعاون المستمر مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية بشأن هذه المسائل•

وسيقوم فريق آخر بدراسة تبادل البيانات بين مراكز البيانات الوطنية ومراكز البيانات الدولية عن طريق استخدام وسائل اتصال اخرى متاحة • وهذا يمكن أن يشمل شبكة عصرية للاتصالات بين الحاسبات الالكترونية أو وصلات للاتصال الهاتفي تكون أقل تعقيدا•

وسيقوم الفريق الخامس بدراسة مسألة مراكز البيانات الدولية • وسيرأس هذا الفريق أربعة داعين للاجتماعات يمثل كل منهم مركزا من مراكز البيانات الدولية الاربعة المخطط لها • وسيعالج هذا الفريق بالتفصيل الوسائل والاجراءات التقنية الخاصة بتجميع وتحليل البيانات الموجية الشكل والبارامترية السيزمية • وهذا يتطلب قدرا كبيرا من التطوير الجديد نظرا الى أن الاساليب والاجراءات اللازمة للتحليل المشترك للبيانات الموجية الشكل المجمعة عالميا لا توجد اليوم ويتعين استحداثها • كذلك سيقوم الفريق باجراء دراسة مفصلة بشأن انشاء وصلات عالية القدرة مخصصة للاتصالات بين مراكز البيانات الدولية وبشأن توزيع نتائج تحليلاتها •

وقد سبق للفريق أن اتفق على أنه ينبغي اجراء تجربة واسعة النطاق على أساس استخدام نهج متدرج من اجل اختبار المفاهيم المقترحة للشبكة المتوخاة • ووافق الفريق على تعيين السيد بيتر باشام من كندا ليكون المنسق الرئيسي للتجربة • وفي رأيي ان هذا قرار بالغ الاهمية وانني واثق من أن السيد باشام سيقوم بطريقة ناجحة جدا بتوجيه تخطيط واجراء التجربة • وأود أن أعرب للسيد باشام عن عظيم تقديري لاستعداده للاضطلاع بهذه المهمة التي تتطلب عناية فائقة •

ومن اجل تسهيل تنسيق التجربة ، تم تعيين منسقين مساعدين في كل من مراكز البيانات الدولية الاربعة كما هو مبين في المرفق الثاني من التقرير المرحلي • وتم الاتفاق كذلك على ان يجري في وقت لاحق تعيين منسق في كل مركز مشارك من مراكز البيانات الوطنية •

ويقترح الفريق المخصص عقد دورته التالية في جنيف في الفترة من ٧ الى ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ وذلك رهنا بموافقة مؤتمر نزع السلاح •

وبهذا اختتم بياني وعرضي للتقرير المرحلي للفريق (CD/778)•

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية): اشكر رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص على عرض التقرير • وأعطي الكلمة لممثل الاتحاد السوفياتي السفير نازاركين •

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)(الكلمة بالروسية ومترجمة من الانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن امتناني لسفير الولايات المتحدة الامريكية السيد فريديرسدوف لرده على السؤال الذي وجهته الى وفد الولايات المتحدة في بياني• ومما يؤسف له أنني لم أتلق اجابة على ذلك السؤال ، ربما بسبب عدم دقة الترجمة الشفوية • وغني عن البيان أن تغيير الادارة في الولايات المتحدة هو حدث هام ، ولكن سؤالي يتعلق بجانب مختلف بعض الشيء • وسأكرر هذا السؤال بايجاز • ان الادارة الحالية في الولايات المتحدة تربط في هذه الايام

التغييرات في موقفها من مسألة التجارب بالردع النووي • ومن الناحية الأخرى ، فان مفهوم الردع النووي يدخل ضمن أساس السياسة الخارجية للولايات المتحدة حتى قبل ادارة ريغان ، ابتداء من عام ١٩٤٦ • وعلى الرغم من ذلك ، فحتى الثمانينات لم يحل هذا المفهوم دون اشتراك الولايات المتحدة في التفاوض على فرض حظر شامل على التجارب ، ولم يحل بينها وبين أن تصف مسألة فرض حظر شامل على التجارب بأنها هدف ذو أولوية • ولذلك فان سؤالي هو : لماذا حدث مع مجيء ادارة ريغان ، وعلى الرغم من أن مفهوم الردع النووي من الواضح انه قد ظل هو نفسه دون تغيير ان بدأ هذا المفهوم يعرقل اشتراك الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن فرض حظر شامل على التجارب وتسبب في نقل مسألة فرض شامل على التجارب من فئة الاهداف ذات الاولوية الى فئة الاهداف الطويلة الأجل ؟ ذلك هو سؤالي •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية): اشكر ممثل الاتحاد السوفياتي على بيانه واعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة السفير فريديرسدورف•

السيد فريديرسدورف (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية): انني اعترف بأن معرفة السفير الموقر للغة الانكليزية افضل بكثير من معرفتي للغة الروسية ، ولذا اعتذر اذا كنت قد أسأت تفسير الملاحظات • ولكنه بالنظر الى أن النص هو باللغة الانكليزية فانني اعتقد أنني قد فهمت فحواه • ولا اعتقد أن في مقدوري اعطاء السفير ذلك النوع من الاجابة الذي يود أن يسمعه ولكنني سأحاول أن اجيب على سؤاله مرة ثانية • كما قلت آنفا ، فان الرئيس قام وقت الانتخابات بشن حملته الانتخابية على أساس برنامج يدعو الى تحديث وتعزيز البرنامج الدفاعي والامني للولايات المتحدة في مواجهة التهديد السوفياتي• واذا كان هذا التعزيز يتطلب اجراء التجارب النووية ، فانني اعتقد أن الرئيس يضع أمن أمتنا فوق نزع السلاح • واعتقد أننا جميعا ،نحن المجتمعين حول هذه المائدة ، نمثل ٤٠ دولة مهتمة اهتماما حاسما بميدان نزع السلاح ، والا لما وجدنا هنا • وانني لا أشكك في تفاني أحد ، وبالتأكيد في تفانينا ، في هذا الميدان ، ولكنني اعتقد أن كل حكومة من حكوماتنا الوطنية الـ ٤٠ تتحمل مسؤولية في مجال الامن بالنسبة لشعبها ، وهذا هو القرار الذي اتخذه زعيمنا الوطني •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه • هل يريد أي وفد آخر الكلمة سواء بشأن تقرير الفريق المخصص أم بشأن أي مسألة أخرى ؟ لا أرى أحدا يريد ذلك •

أود أن أذكّر بأن تقرير فريق الخبراء العلميين المخصص الذي قدم توا يتضمن في الفقرة ١٧ منه توصية الى المؤتمر ، كما أشار الى ذلك رئيس الفريق ، فيما يتعلق بموعد انعقاد الدورة المقبلة للفريق المخصص والمقترح له يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨• ووفقا للممارسة التي يجري عليها المؤتمر ، سأقدم هذه التوصية الى المؤتمر ليبت أثناء الجلسة العامة التي ستعقد يوم الخميس ٢٠ آب/اغسطس • وأدعو الوفود التي ترغب في الادلاء ببيانات بشأن أعمال الفريق المخصص قبل اعتماد هذه التوصية أن تفعل ذلك في موعد أقصاه التاريخ المشار اليه •

ومن جهة أخرى وزعت الامانة عليكم اليوم ، بناء على طلبي ، وثيقة غير رسمية تتضمن الجدول الزمني لاجتماعات المؤتمر وأجهزته الفرعية للاسبوع القادم • وكما جرت العادة ، فان هذا الجدول لا يعدو ان يكون مؤشرا ويمكن تعديله في وقت لاحق اذا اقتضى الأمر ذلك حسب مقتضيات عمل المؤتمر•

وكما سبق أن أعلنت في يوم الثلاثاء ، ينص الجدول الزمني على عقد جلسة غير رسمية يوم الثلاثاء ١٨ آب/اغسطس ، عقب الجلسة العامة مباشرة ، لبدء القراءة الاولى للوثيقة CD/WP.287 التي تتضمن الجزء التقني من تقرير المؤتمر الى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وكذلك القراءة الاولى لتقرير المؤتمر نفسه الى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة الذي سيتم توزيعه بين اليوم والغد باللغات الرسمية تحت الرمز CD/WP.288 • وستتاح الوثيقتان CD/WP.287 و CD/WP.288 في الصناديق المخصصة للوفود •

وينص الجدول الزمني أيضا على اجراء مشاورات غير رسمية ، مفتوحة لجميع الوفود ، بشأن الفقرات الموضوعية المتعلقة ببنود جدول الاعمال التي لم ينشىء لها المؤتمر اجهزة فرعية أي البنود ١ و ٢ و ٣ و ٧ من جدول الأعمال • وستكون المشاريع ذات الصلة متاحة اعتبارا من يوم الثلاثاء ، ١٨ آب/اغسطس • وسينظر المؤتمر في نتائج المشاورات غير الرسمية وذلك في جلسة غير رسمية •

واذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يوافق على هذا الجدول الزمني•

وقد تقرر ذلك •

وقد طلب مني أن أذكّركم بأن اللجنة المخصصة المعنية باتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ستجتمع في هذه الغرفة بعد الجلسة العامة مباشرة •

وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء ، ١٨ آب/اغسطس ، في الساعة العاشرة صباحا • ترفع هذه الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥